

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

التداعيات المستقبلية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) لمشروع قناة البحرين (الميت-الاحمر)

إعداد

د.عبد الرحمن سليم التميمي

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لـ :

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب 1804

ت: 2971246 / 02 - 2959164 / 02

ف : 2989315 / 02

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

1437هـ - 2016م

تـمهيد

في إطار الدعوة التي وجهت من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للأطراف التي حضرت مؤتمر مدريد كان هناك إشارة واضحة لضرورة البدء خلال أسبوعين من انعقاد المؤتمر البدء في المفاوضات متعددة الأطراف[1].

وقد أشارت هذه الدعوة إلى أن هذه المفاوضات ستركز في جوهرها على التعاون الإقليمي في مجالات أهمها المياه، البيئة، التعاون الإقليمي، اللاجئين بالإضافة إلى الحد من التسلح، وقد شكلت عقب المؤتمر خمسة لجان متخصصة في هذه المواضيع.

وفي كلمته الختامية أشار وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك جيمس بيكر إلى أهمية التعاون بين الجيران وركز على الجانب الاقتصادي بشكل كبير معتبرا ذلك مدخل أساسي لتحقيق الاستقرار.

كما أن الملاحظ أن أجندة جميع اللجان ركزت على التعاون الإقليمي بل أصبح الهدف الرئيسي من كل هذه اللجان، وقد ترجمت هذه الأجندات في مشاريع مشتركة هدفت في الأساس إلى إدماج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة وخلق شبكة من العلاقات بين دول المنطقة على الصعيد الرسمي والشعبي والقطاع الخاص وذلك لإعطاء انطباع أن التعاون يمكن أن يسبق الاتفاق السياسي أو على الأقل يدعمه ويكرسه وهذا ما حدث في حالة الاتفاق الأردني الإسرائيلي وفي حالات جزئيه مع الطرف الفلسطيني.

غير أنه كان من الواضح عمليا إلى درجة كبيرة أن التقدم في مثل هذه اللجان كان مرتبطا بشكل كبير بالتقدم في الشأن السياسي (تعطل العمل في هذه اللجان فترة طويلة كان المسار السياسي فيها شبه معطل)، وقد كان هذا الارتباط واضحا في مقاطعة سوريا، ولبنان لهذه المؤتمرات منذ بداياتها في موسكو في شهر كانون الثاني 1992.

ولكن الاهتمام السياسي بالتطوير الاقتصادي الإقليمي كأداة من خلق بيئة ملائمة للتحرك السياسي ظل يسير من وراء الكواليس ولهذا فان لقاء رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر الدوحة الاقتصادي (1997) كان مخصصا لرجال الأعمال والمفكرين وقد طالبهم

[1] رسالة الدعوة لحضور مؤتمر مدريد الموجهة للأطراف 30 تشرين اول 1991

بالصراحة في المشاركة في دفع عجلة التعاون الإقليمي وأن يأخذ القطاع الخاص دوره في ذلك.[2]

ويكاد يكون قطاع المياه هو الأكثر اهتماما من حيث حجم التمويل الذي حصل عليه أو من حيث نوع المشاريع ومحتواها التي تطرح كجزء من حل مشكلة المياه في المنطقة وتخفيف حدة التوتر أو من حيث إدماج اقتصاديات المنطقة في مشروع الشرق الأوسط الجديد (مشروع شمعون بيريس).

وفي الآونة الأخيرة اقترح عدد من المشاريع (قناة البحرين، التحلية ،) بالإضافة إلى عدد من الأفكار يتبناها القطاع الخاص في محاولة لإيجاد قاعدة من التعاون الإقليمي يهدف إلى خلق بيئة ملائمة لتحديد مستقبل أي مفاوضات وينسجم مع الخطط الإقليمية، ولهذا فان هذه الدراسة ستحاول استقصاء العلاقة بين ما يطرح من أفكار لإدماج القطاع الخاص في مشاريع وطنية (تؤثر على البعد الإقليمي) أو إقليمية تؤثر على البعد السياسي المستقبلي حيث أن خلق قوى اقتصادية ضاغطة هو بالضرورة سيخلق بنى سياسة لها دور سياسي واجتماعي بالإضافة إلى دورها الاقتصادي.

1. الإطار النظري للدراسة

تعتقد معظم الدراسات الاقتصادية أن قطاع المياه هو الأكثر جدلاً وذلك لعدة أسباب أهمها أن هناك من يعتقد أن المياه هي احتياج أساسي يندرج تحت حقوق الإنسان وهو غير خاضع لقانون السوق (هينريش بول، 2004)[3] وهناك من يعتقد أن المياه كأي سلطة تخضع لقانون العرض والطلب وبالتالي فان إدارتها تحتاج إلى حكمة السوق. غير أن لا جدل بين جميع الأطراف هو أن المياه أداة يتم استغلالها في تحقيق ما يسمى الدولة المسيطرة أو الدولة المهيمنة. " Dominant or hegemony(زيتون، 2005) وهناك العديد من الدراسات التي ترى أن استغلال المياه " وخاصة المياه عابرة الحدود "هي الأبرز في مظاهر الاقتصاد السياسي حينا أو الجغرافية السياسية حينا آخر.

---

[2] بناء على طلب من رئيس الوزراء البريطاني تم عقد لقاء منفصل مع رجال الأعمال ولمزيد من التفاصيل انظر موقع مؤتمر الدوحة الاقتصادي (1997).

[3] منشورات مؤسسة هنري بول الألمانية (مؤسسه تعنى بشؤن البيئة) _ المياه وحقوق الانسان 2005

وحتى المؤسسات المالية الدولية أصبحت لاعبا أساسيا في هذا المجال سواء من حيث اشتراطها في تمويلها للمشاريع المشتركة " التعاون الإقليمي " بمعناه الاقتصادي والسياسي أو حتى في عملية بناء المؤسسات المتعلقة بالمياه داخل الدولة لتكون جزء من التعاون الإقليمي المستقبلي " عبر خلق علاقات بين القطاع الخاص في الدول المتنازعة " أو إيجاد مؤسسات تستطيع أن تتعاون ولإبراز الأمثلة على ذلك اشتراط البنك الدولي موافقة كافة الأطراف على إجراء الدراسة لقناة البحرين من قبل الدول المشاركة على أن يتم إشراك القطاع الخاص بشكل كبير في جميع مراحل المشروع.

1.2. الأمن المائي في المنطقة

إن مصطلح الأمن المائي، هو قضية استقرار لموارد المياه يمكن الركون إليها ويستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها، ومن الواضح أن هذه الوصفية تشكل الحالة أما عندما لا يستطيع العرض أن يلبي الطلب فيحصل عندئذ العجز المائي وبالتالي ينخفض مستوى الأمن المائي والعكس صحيح، ولكن مفهوم الأمن يصعب الاقتراب منه (بهذه البساطة) وتحديد مدلوله في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على عكس الحال في مفهوم الأمن العسكري والسياسي.

فالأمن الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا في شرط ظرفي وهو الأمن السياسي، ومقولة " لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي "مقوله صحيحه وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه". (ابو المجد، 1992)

وفي الآونة الأخيرة توسع مفهوم الأمن من الأمن العسكري حتى وصل الى الرؤيا الشاملة في التنمية المستدامة.

فإذا كانت دول الشرق الأوسط تعاني من العجز المائي أو بمعنى أصح غير آمنة مائيا فان كل طرف يحاول أن يحقق الأمن المائي بشتى الوسائل، ولهذا فان نظرة شمولية على واقع المياه في الدول الثلاث " الأردن، اسرائيل، فلسطين" يبين بشكل كبير كيف أن هذه الدول تعيش حالة الاستقرار والخوف من المستقبل.

وحالة الاستقرار تأتي من أن نموذج " بوزان" يحدد العوامل الرئيسية لأي استقرار أو أمن " الاقتصاد، البيئة، الثقافي، الاجتماعي، والسياسي" (Busan، 1991).

وهذه العوامل الخمس مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، ولذلك من القصور النظر إلى مشكلة المياه في الشرق الأوسط بمعزل عن النظرة الشمولية (Holistic Approach) لكي يتم استنباط عوامل التهديد والفرص المتاحة للتعامل مع هذه الحالة، " اللاب أمن " وفي محاولة لرؤية موقع المياه في العوامل الخمس الآنفة الذكر يتبين من تعرض موضوع المياه لأخطار حقيقية. ودراسة معمقة لمؤشرات عديدة منها (النمو السكاني، الفقر، معدل دخل الفرد، المياه المتوفرة، المعونات الأجنبية، درجة الاستقرار السياسي، معدلات البطالة وغيرها) تبين أن السيناريو الأسوأ هو الأكبر احتمالا للحدوث ولهذا فان نظرة المجتمع الدولي مازالت نظرة عامة وكون الإقليم نفسه غير مستقر فان العمل على الأمن المائي بعيد عن فلسطين والأردن بمعنى (أن أمن الاقليم من المدخل الاقتصادي تبقى قاصرة في التعامل مع قضية المياه فهناك ارتباط وثيق بين عوامل الاقتصاد (قدرة الناس على دفع أثمان المياه المحلاة أو المستوردة مثلا) و عوامل الاستقرار السياسي كما أن الاستثمار الأجنبي مرهون بالاستقرار و العوامل الثقافية والاجتماعية (مقاومة التطبيع) وغيرها.

2.2. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاقليم:

في رؤية سريعة لموقع الأردن على قائمة تقرير التنمية البشرية نجد أنها تحتل المرتبة 86 بمؤشر يبلغ 0,76 وهي تعتبر من الدول متوسطة المؤشرات غير أن الأردن هو البلد الأكثر تأثرا سلبيا وايجابيا بالعوامل السياسية ويعتبر الاستقرار السياسي في الأردن غير آمن، لأنه هش بفعل العوامل الديمغرافية وهشاشة الاقتصاد وطبيعة النظام السياسي، وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعام (2013) مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

جدول مقارنة اقتصادية اجتماعية بين الأردن، فلسطين واسرائيل. (عام 2013-2014)

المؤشر	فلسطين	الأردن	أسرائيل
1- الناتج المحلي الأجمال	11.5 مليار دولار أمريكي (عام 2013)	33.4 مليار دولار أمريكي (عام 2014)	304.2 مليار دولار أمريكي(2014)

2- معدل دخل الفرد (سنويا)	1300-1600 دولار أمريكي (2013)	5,760 دينار أردني (2014)	30,000 دولار أمريكي (2014)
3- النمو السكاني	1.9%(2013)	2.22%(2014)	1.46%(2014)
4- البطالة	26.3%(2014)	12.9% (2014)	5.9%(2014)
5- معدلات الفقر	25.18% (2014)	خط الفقر في الاردن 814 ديناراً للفرد	20.9%(2014)

يتبين مما سبق أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية متفاوتة بشكل كبير ولهذا فان التعاون الإقليمي في مجال المياه يسبب إرباكا لدى الأردن وفلسطين والدول المانحة تحاول جسر الفجوة فيما بينها ولعل التفكير يرتكز على ثلاثة قواعد رئيسية تنمية القطاع الخاص للقيام بالمشاريع المشتركة، والتعديلات والإصلاحات القانونية، وتنمية البنية التحتية.

وسنرى إمكانية نجاح هذه القواعد في إرساء أرضية صالحة للتعاون الإقليمي في الفصل القادم علما أن الدول أيضا متفاوتة في احتياجاتها المائية وإمكانياتها في تفعيل احتياجاتها.

والجدول التالي يبين (العرض والطلب في الدول الثلاث للمياه)

جدول العرض والطلب للمياه في الأردن، اسرائيل، فلسطين

عام 2005 (مليون متر مكعب) عام 2020(مليون متر مكعب)						
البلد	الطلب	العرض	العجز	الطلب	العرض	العجز
الأردن	1297	866	431	1600	1233	367
فلسطين	475	150	325	608*	-	-
اسرائيل	1533	1200	333	1562	1770	208

***يعتمد على نتائج المفاوضات والخطة الفلسطينية (تم تركيب الجدول اعتمادا على منشورات سلطة المياه الفلسطينية**

يتبين من الجدول السابق أن اسرائيل هي البلد الوحيد الذي سيتجاوز العجز ويبحث عن سوق لفائض الإنتاج المائي من مشاريع التحلية بالاضافة الى الناتج من رفع كفاءة القطاع. وهذا سيجعلها الطرف الاقوى في التعاون الإقليمي.

تؤكد الدراسات الاستراتيجية أن الحقبة المقبلة هي حقبة الأزمة المائية والتاريخ يرينا بأن أحداث الماضي والحاضر في المنطقة تشير الى الاتجاه نحو الصراع، لكن المياه يمكن أن تعيد التحالفات والتعاون بين دول المنطقة، ويبدو أن سيطرة اسرائيل وتركيا على حصص كبيرة من المياه يؤدي الى أن يصبحا قوة لها تأثيرها على جيرانها لغرض التعاون الاقليمي وهناك تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية صدر في منتصف الثمانينات يقول أن هناك عشر مناطق في العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه والطريق الوحيد للتعامل معها هو التعاون الإقليمي، ومنها الشرق الأوسط وهذا ما يفسر أن أحد أسباب التقارب التركي الإسرائيلي هو عمل إستراتيجية موحدة للتعامل مع هذه المشكلة على المستوى الإقليمي.

ولذلك فأن رؤية مشكلة المياه كمشكلة سياسية -تلعب فيها التحالفات بشكل كبير - هي النهج الغائب في العمل العربي، ولعل ضعف المشاركة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد شكل التعاون الإقليمي هو السبب الذي يدفع بالقطاع الخاص على المستوى الإقليمي للتصدي لهذه المشكلة وبشكل أدق يدفع القطاع الخاص أن يلعب دور مهم في هذا المجال ويعكس هذا التنسيق الإقليمي بين تركيا وإسرائيل- وإسرائيل والأردن في تحركهما في المنطقة وفي مسألة المياه بالتحديد بالتعاون الإقليمي المحدود للضغط على سوريا وفلسطين، وربما بإمكانية التعاون الاقتصادي في مقابل التخفيف من حدة العجز المائي لكل دول المنطقة بما في ذلك السعودية وبلدان الخليج العربية ومن الواضح أن إسرائيل ستحاول تعظيم حصتها للفوائد الاقتصادية والسياسية على حساب العرب وفرض الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية على الجيران.

لقد دخلت المياه كعنصر مهم ومؤثر في الجغرافية السياسية لا يقل أهمية عن النفط وربما تكون أكثر خطورة وتأثيرا في القرن الحادي والعشرين حيث إن المتغيرات الدولية التي استجدت في السنوات الأخيرة والتي انعكست سلبا على التعاون العربي، خلقت خللا متعاظما في موازين القوى العربية – الإقليمية، في حين

يبرز المشروع الاقتصادي الإسرائيلي كواحد من العناصر الرئيسية التي سوف تحدد إطار المحيط الشرق أوسطي فهذا المشروع " الشرق الأوسط الجديد " له انعكاسات على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وفتح الأسواق وتسليع الخدمات وتنفيذ المشاريع الضخمة " كقناة البحرين " وتشكل الأوضاع الراهنة بالنسبة لإسرائيل إغراء" للسعي مجددا إلى الاضطلاع بدور القطب الاقليمي المهيمن.(حمدان،1995)

ولعل أهم وأخطر مشروع يواجه العرب هو السوق الشرق أوسطية فهو مشروع اقتصادي ذو أهداف سياسية ويمكن التعرف على ذلك من ورقة عمل إسرائيلية قدمت في مؤتمر قمة عمان الاقتصادية (1995) والتي حملت عنوان " خيارات التنمية في الشرق الأوسط " وتضمنت تصور إسرائيل للتعاون الإقليمي وشددت على عدم ربطه بالتسوية السياسية. واقترحت 162 مشروعا في 10 قطاعات ومنها قطاع المياه وتبلغ إجمالي الاستثمار المطلوب 25 مليار دولار يؤمنها القطاع الخاص العالمي.

وعلق على ذلك رئيس الغرفة التجارية المصرية بقوله " أنها تمهد لاستثمار اقتصادي جديد في المنطقة، وأضاف أيضا على أن الورقة تريد إحلال السوق الشرق اوسطيه محل النظام العربي الإقليمي، ولبيان أن الأمر له بعده التاريخي لا بد من معرفة الجذور التاريخية لهذا التوجه حيث هدفت المشاريع الصهيونية منذ مشروع وتنبر لتوليد الكهرباء في العشرينات من القرن الماضي، وحتى آخر مشروع بناء الجدار الفاصل عام 2004 الى تكريس الوجود اليهودي في فلسطين ووضع مصادر المياه والطاقة الرئيسية في المنطقة بأيدي اسرائيل، وحرمان دول المنطقة من استخدام واستغلال مياههم التي تنبع من أراضيهم وتغيير خريطة المنطقة الجغرافية لصالح المشروع الصهيوني الاقتصادي بالدرجة الأولى، ولهذا فانه يمكن تقسيم المشاريع الصهيونية الى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والتخطيط وامتدت منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني عام 1897 وحتى إعلان الدولية اليهودية عام 1948.
- المرحلة الثانية: هي مرحلة التأسيس وتنفيذ المشاريع من عام 1948-1993
- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إعادة تشكيل النظام المائي الإقليمي (1993-2006)

حيث تعتبر مشاريع المرحلة الأولى عندما بدأ الخبراء اليهود بدراسة الأوضاع المائية في المنطقة بوجه عام وفي فلسطين بوجه خاص وقد شكلت خطة ماخور ما تس (1922) ومشروع امتياز وتنبر لتوليد الكهرباء عام (1926) وخطة أيون يديس (1937) ومشروع لأدور ميلك عام (1938) ومشروع سيمحان بلاس (1944) ومشروع هيزر (1947) أبرز المحاولات اليهودية في ذلك الوقت لبناء رؤيا مستقبلية حول مستقبل المياه في المنطقة وعلاقتها بالمشروع الصهيوني في اقامة دولة لليهود في المنطقة.

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة البدء بتطبيق ما خطط له في المرحلة الأولى كمشروع ماكدونالد (1951) ومشروع بونج (1952) ومشروع بيكر وهيزرا (1955) ومشروع تشارلز (1953) ومشروع جونسون (1953) ومشروع جوزيف كفوتون (1954) وخطة السنوات السبع (1953-1960) ومشروع تحويل نهر الأردن (1964).

المرحلة الثالثة كان من أبرز ملامحها هو محاولة الصياغة للمشروع الإسرائيلي للاستيلاء على ما تبقى من المصادر العربية ولكن امتازت هذه المرحلة باتفاقيات ملزمة للأطراف (وادي عربة مع الأردن 1995) واتفاقية أوسلو مع الجانب الفلسطيني (1995) من جهة أو بالأمر الواقع من جهة ثانية – الجدار وتوسيع صلاحيات المستوطنات المائية.

وفي المراحل الثلاث استخدمت الحركة الصهيونية وإسرائيل تكتيكات مختلفة في المرحلة الأولى " خبراء أجانب وشركات مرتبطة بالحركة الصهيونية وفي المرحلة الثانية هو استخدام ضغط الدول الكبرى مستفيدة من الاعتراف الدولي بإسرائيل وفي المرحلة الثالثة هو سياسة الأمر الواقع والاتفاقيات الملزمة.

ولمعرفة كيف أخذ هذا الصراع منحاه وكيف استفادت اسرائيل من التغيرات الدولية وتوسيع مفهوم الأمن والعولمة وغيرها من التطورات نرى أن اسرائيل بدأت تتنحى منحى ما يسمى بالتعاون الإقليمي لتحقيق ما هدفت إليه طيلة السنوات السابقة.

2. الهدف من الدراسه

يتركز الهدف الرئيس لهذه الدراسة على معرفة الى أي مدى تلعب مشاريع التعاون الاقليمي في تحقيق اهداف سياسية من خلال نموذج قناة البحر الأحمر-الميت.

الأسلوب " المنهجية "

ستدمج الدراسة في منهجيتها بين التحليل الكمي والكيفي بمعنى أن التحليل الكمي سيركز على دراسة حالات الخصخصة في قطاع المياه ودراسة حالات (الأداء من الناحية الكمية وبيان بالأرقام) الملامح الاقتصادية لكل من المشاريع الإقليمية المطروحة والتأثير السياسي لهذه الحالات.

أما من حيث التحليل الكيفي فسوف يركز على مواقف الأطراف والعوامل الرئيسية التي تحدد موقف الأطراف الإقليمية من الخصخصة ودراسة القوى الحقيقية المحركة لمواقف الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك فان الدراسة ستلحظ التطور التاريخي لمشاريع المياه جنبا إلى جنب مع مراحل الصراع السياسي أو بمعنى آخر ستدرس طبيعة المشاريع المائية التي طرحت في فترات سياسية مختلفة وعلاقة هذه المشاريع بالبيئة السياسية في كل مرحلة.

وستعتمد الدراسة في أسلوبها على مراجعة الأدبيات ووثائق المشاريع وخاصة ملفات المفاوضات متعددة الأطراف ووثائق مواقف الأطراف المختلفة والعلاقة بين الاهتمام السياسي والاقتصادي في المنطقة، كما أن الباحث سيعتمد بشكل كبير على المقابلات الشخصية مع عدد من صناع القرار في مجال المياه بالمنطقة مستعينا. بالمعرفة المسبقة للقوى المؤثرة في قطاع المياه في المنطقة.

ولهذا فان التحليل سيشمل دراسة المشاريع الإقليمية التي تعتمد الخصخصة في جوهرها وهي:

1. قناة البحرين (البحر الميت، البحر الأحمر)

3. إشكالية الدراسة " طبيعة المشكلة "

يكمن تحديد إشكالية الدراسة بمحددات رئيسية سياسية اقتصادية قانونية.

1.5. المحددات السياسية

1. دول المنطقة تعتبر المياه جزء لا يتجزأ من حقوقها السياسية أو من مظاهر السيادة وبالتالي هل إدخال الشركات عابرة الحدود أو المؤسسات التمويلية الدولية لإدارة بعض هذه المياه سيفقدها جزءا من السيادة تحكم الواقع العملي الذي سيحدث؟
2. دول المنطقة ما زالت في حالة نزاع حول مصادر المياه وبالتالي هل إدخال القطاع الخاص أو خصخصة النزاع سيقلل من التوتر أو سيضعف الأطراف في تحقيق نتائج مرضية في المفاوضات أو سيفقد المفاوضات معناها " قناة البحرين مثلا "

فهل يمكن التفاوض على الحقوق في البحر الميت بعد الموافقة على استثماره؟ وايجاد واقع جديد لا يمكنه الانفكاك من شبكة المصالح الناشئة.

2.5. المحددات الاقتصادية

من المعروف أن الإشكالية الاقتصادية في خصخصة قطاع المياه على الصعيد الإقليمي محكومة بعوامل اقتصادية ومنها:

1. التباين الكبير في القدرة الاقتصادية المباشرة (الدخل القومي) وغير المباشرة (العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية) بين دول المنطقة.
2. القطاع الخاص في دول المنطقة أيضا له طبيعة مختلفة وقدرات متباينة.
3. الخبرة في التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة الحدود أيضا متباينة بين الدول.
4. عدم قدرة بعض الأطراف الإقليمية " مثلا الطرف الفلسطيني " على رفض شروط التمويل أو حتى التدخل المباشر في السياسات الاقتصادية (الطرف الفلسطيني رفض قناة البحرين ولكنه وافق تحت ضغوط سياسية واقتصادية فيما بعد).

3.5. المحددات القانونية

من البديهي القول إن القطاع الخاص القوي يحتاج إلى قطاع عام قوي بمعنى أن القطاع العام يجب أن يكون لديه القدرة على وضع التشريعات والقوانين التي تحد من طموحات القطاع الخاص فالإشكالية تبرز عند وجود قطاع عام ضعيف

بتشريعاته وبسبب القوى الضاغطة وبين شركات ولروبيات اقتصادية قوية وأبرز مثال على ذلك " الإجحاف الذي يلحق بالمواطنين في كثير من الدول في مجالات الاتصالات بسبب القوى الهائلة للشركات العاملة في هذا المجال".

ولها فان الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة هو كيف يمكن التعامل مع خصخصة قطاع المياه، وخاصة على المستوى الإقليمي في ظل الإشكاليات والمحددات السياسية والاقتصادية والقانونية السالفة من جهة وتخفيف الأضرار أو تعظيم الفوائد التي قد تنسجم عن إدماج الخصخصة في التعاون الإقليمي كدخل أو كحلول سياسة إقليمية"

ولهذا فان السؤال الرئيسي لهذه الدراسة سيكون هو " هل مشاريع التعاون الاقليمي لقطاع المياه على المستوى المحلي والإقليمي ذات وجه سياسي أم هي ضرورة اقتصادية؟، والأسئلة الفرعية التي قد تساعد أجابتها في اجابة السؤال الأساسي

1. هل التعاون الاقليمي آلية لحل النزاع على مصادر المياه؟
2. هل الخصخصة قد تكون أداه اقتصادية تنتهي الى حلول سياسية؟
3. وما هي قدرات الأطراف الرئيسية في الإقليم على فرض أو رفض مشاريع التعاون الاقليمي.

4. مشروع قناة البحرين (الأحمر-الميت)

بالرغم أن مشروع ربط البحر الميت بإحدى البحرين (الأبيض، الأحمر) لم تكن فكرة جديدة، فقد ارتبطت الفكرة بكافة مشاريع التسوية العربية الإسرائيلية، وحتى هناك من يدعي أنها تعود إلى حلم روماني قديم وقد جوبهت جميع هذه الأفكار بالرفض العربي على المستويين السياسي والاقتصادي من الناحية الشكلية (والتطبيق كان عكس هذا الرفض ألشكلي) حيث أن البعد السياسي لهذه المشاريع كان في طبيعته يحمل الأفكار السياسية بالدخول إلى المنطقة العربية، والبعد الاقتصادي اندماج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة العربية. سوف يتم التطرق إلى الأبعاد السياسية لاحقا عند تحليل الآثار المترتبة على مثل هذه المشاريع وسيقتصر الحديث هنا عن لمحة تاريخية حديثة والمواصفات الفنية (لم يتطرق إلى الكثير من المعلومات الفنية التفصيلية) حيث أن موضوع البحث هو فقط إعطاء المعلومات التي تساعد

في التحليل الاقتصادي والسياسي للمشروع. هذا بالرغم من ان الاطراف الثلاث لم تحدد الشكل النهائي للمشروع ولا حتى الحصص المستقبلية، الامر الذي ترك للمستقبل للقطاع الخاص وحسب قوانين السوق. هذا يعني انهم لايريدون اثارة مشكلة الحقوق والسياده الا بعد ان يخلق واقعا جديدا يخضع للأسس التجاريه يتحكم بها شركات عملاقه.

1.6. الموقف الإقليمي والعالمي من المشروع

كما أسلفنا أن المشروع حظي باهتمام عالمي وإقليمي عند تقديمه في مؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة وفي المؤتمر الاقتصادي العالمي في البحر الميت " 2003" ، وقد سارعت بعض الدول " ايطاليا، الدنمارك والولايات المتحدة إلى دعم المشروع من خلال جمع ما يقارب 8 ملايين دولار كمرحلة أولى من أجل تغطية تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية، ويبذل كل من الأردن وإسرائيل والبنك الدولي جهودا من أجل جمع المبلغ المتبقي وهو حوالي 7 ملايين دولار، وبالرغم من الإجماع الإقليمي عليه إلا أن الطرف الفلسطيني هو الأكثر تشككا ومترددا في المضي بشكل متسارع في المشروع وفيما يلي ملخص لمواقف الأطراف الرئيسية في المشروع، علما أننا سنعرض بالتفصيل في فصل لاحق للأبعاد السياسية والاقتصادية والتأثيرات المتوقعة على كل طرف.

2.6. الموقف الإسرائيلي

بالرغم من أن المشروع لم يطرح رسميا من قبل اسرائيل في أي منتدى رسمي إلا أن إسرائيل لا تمانع في المشروع وجعلت خبراء دوليين وشركات عالمية تقوم بالترويج للمشروع بالنيابة عنها (على سبيل المثال مفوض المياه السابق – شركة هرا الأمريكية التي كانت بالدراسة الأولية للمشروع).[4]

كما أن اسرائيل رحبت بالمشروع بشكل رسمي عندما وقع وزير البنية التحتية الإسرائيلية نيامين بن اليعازر مع نظرائه الأردني والفلسطيني مذكرة المرجعية الخاص بالمشروع، ولكن اسرائيل تشترط أن يكون القطاع الخاص هو اللاعب الرئيس في المشروع.

---

[4] أنشأ مفوض المياه السابق شمعون تال شركة خاصة للترويج لهذه الأفكار بالتعاون مع شركات دولية.

كما أن أشد المتحمسين للمشروع هو شمعون بيريس حيث أشار إليه بشكل واضح في مذكرة تقدم بها إلى الحكومة التركية (طالبا دعم المشروع وتنسجم هذه المذكرة مع رؤيته التي طرحها في كتابه شرق أوسط جديد. وركز على المشروع وأهميته الإستراتيجية في كلمته أمام قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2002، حيث أن بيريس يمتلك مشروعا يتحدث عنه في جميع المناسبات الدولية تحت اسم " مشروع وادي الأحلام وكان هذا المشروع قد قدم في اجتماع اللجنة الاقتصادية ضمن مسار المفاوضات متعددة الأطراف المنعقد في القاهرة عام 1996.

3.6. الموقف الأردني

تحت وطأة الاحتياج المائي الأردني المتزايد بسبب النمو السكاني الطبيعي وغير الطبيعي، حيث ستبلغ حاجة الأردن المستقبلية للمياه (1600 مليون متر مكعب سنويا)، وبالتالي فان الأردن هو أكثر الأطراف الذي يتحدث عن المشروع بشكل رسمي ويلقى المشروع اهتمام الملك عبد الله الثاني حيث تقدم بالمشروع إلى المؤتمر الاقتصادي العالمي، وفي مذكرة رسمية قدمها الملك إلى حكومته تحدث عن أن مواجهة احتياجات المياه والبحث عن المشاريع التي توجد الحلول المناسبة ومنها مشروع قناة البحرين هو خيار أردني استراتيجي.

وقد قدمت الأردن المشروع رسميا إلى مؤتمر قمة " التنمية المستدامة" في جوهانسبرغ عام 2002 وفي مؤتمر عقد برعاية الناتو في مدينة ترياستا الايطالية (نوفمبر 2006) حول الشراكة في المعرفة قدم أمين عام وزارة المياه الأردنية ورقة عمل تبين موقف الأردن من المشروع حيث عدد المسؤول الأردني الفوائد التي سيجنيها الأردن:

1. توفير المياه والطاقة.
2. تنمية وادي الأردن.
3. جذب استثمارات دولية.
4. التعاون الإقليمي سيجلب الاستثمار وبالتالي الاستقرار في المنطقة.

ولبيان أهمية المشروع بالنسبة إلى الأردن ودرجة الاهتمام التي توليها الحكومة لهذا المشروع فقد وضع على سلم الأولويات في وثيقة استراتيجية مصادر المياه المستقبلية.

4.6. الموقف الفلسطيني

كما أسلفنا أن الموقف الفلسطيني كان الأكثر ترددا من المشروع خوفا من أن يكون له تأثير على مستقبل المفاوضات حول المياه ويمس بالحقوق المائية للبحر الميت، ومنذ بدء المفاوضات متعددة الأطراف تحفظ الطرف الفلسطيني على المشروع وأبدى معارضة رسمية له حيث امتنع وزير التخطيط نبيل قيسيس من التوقيع على وثيقة المرجعية حتى عام 2005 وأرسل مذكرة رسمية إلى البنك الدولي بين تحفظات الطرف الفلسطيني على الوثيقة باعتبارها لا ترى في الطرف الفلسطيني شريك، كما أن العديد من الخبراء الفلسطينيين أبدوا تحفظهم على المشروع بالرغم من عدم إشراكهم بشكل رسمي في بلورة الموقف الفلسطيني، وبعد اتصالات بين الحكومة الفلسطينية من جهة والبنك الدولي والأردن من جهة ثانية وتعديل النصوص المتحفظ عليها من الجانب الفلسطيني، وافق الطرف الفلسطيني على وثيقة المرجعية لإجراء الدراسة على أن يعيد تقييم المشروع بعد الاطلاع على نتائج الدراسة.

وهناك تباين كبير بين وجهة النظر الرسمية الفلسطينية وبين الجهة الفنية الممثلة بسلطة المياه وسلطة جودة البيئة ووزارة التخطيط من جهة ثانية وخاصة في تفسير النصوص حيث أن سلطة جودة البيئة تتحفظ بشكل كامل على النص الذي ورد فيه أن الطرف الفلسطيني شريك في المشروع، بينما ترى وزارة التخطيط أن هذا الحق مضمون، والغريب من الأمر أن الطرف الأردني كان يثير نقاش حاد على المستوى الرسمي وغير الرسمي إلا أن الطرف الفلسطيني أبقى النقاش في إطار المراسلات الرسمية فقط، وكان هناك تخوف كبير لدى حكومة (اسماعيل هنية) من الحديث في المشروع وقد تجاهل وزير التخطيط في هذه الكومة أي لقاء مع الأطراف الأخرى حول المشروع " وغاب الوزير عن حضور اجتماعات تشاورية عقدت في نوفمبر 2006 للأطراف المعنية "، علما أن وزير التخطيط السابق غسان الخطيب كان قد شكل لجنة توجهية للمشروع على أن تتولى هذه اللجنة المسؤولية المباشرة عن بلورة الموقف الفلسطيني ومراجعة الوثائق التي ستصدر عن الشركات التي ستقوم بتنفيذ دراسة الجدوى، غير أن اللجنة شل عملها تماما وتم متابعة الأمر مباشرة من دائرة المفاوضات الفلسطينية وبعد تشكيل حكومة حماس انتدب مكتب

الرئاسة المستشار محمد مصطفى لحضور اجتماع اللجنة التوجيهية في البحر الميت في منتصف شهر ديسمبر 2006 الأمر الذي يشير إلى الرغبة الفلسطينية في المتابعة بالرغم من استبعاد وزارة التخطيط الفلسطينية تبني المشروع في الوقت الحاضر.

كما ذكر سابقا أن هناك اهتمام عالمي بالمشروع وقد قدم الدعم السياسي والمالي للبدء في المشروع، لكن البنك الدولي هو الجهة الراعية لكل النشاطات فهو الذي أجرى الاتصالات مع كافة الأطراف المعنية، وأعد وثيقة المرجعية وقام بعرض المشروع أو شرحه على كثير من الدول في محاولة لتجنيد الأموال اللازمة. وتحت ضغوط دوليه وافق الطرف الفلسطيني على المرحلة الاولى من المشروع وقام بتوقيع مذكره في ديسمبر 2013[5]

ويرى البنك الدولي أن المشروع ذو أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية وإحلال الاستقرار ولكنه يرى أن هذا المشروع هو في طبيعته من اختصاص القطاع الخاص العالمي ولذلك فان الوثيقة المطروحة تبين بوضوح أن الشركات الكبرى العالمية هي فقط التي تستطيع التقدم.

ويرى البنك الدولي وذلك انسجاما مع إستراتيجية العالمية في خصخصة القطاع العام أن هذا المشروع ليس فقط استثمارا تنمويا بل هو آلية لإدماج اقتصاديات والشركات الصغرى في المنطقة مع القطاع الخاص الدولي، من خلال قيام شركات محلية وإقليمية مع شركات دولية عابرة للحدود.

5. موقع مشاريع التعاون الاقليمي والخصخصة في المشاريع السياسية

ينطلق التحليل من فهم الخصخصة ودورها في العلاقات الدولية وفي سياسات اقتصادية ومشاريع سياسية من حيث الأبعاد التالية:

1. <u>البعد الدولي</u>

يرتكز فهم البعد الدولي على المحددات التالية:

- التوجه العالمي نحو الاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة.
- التغيرات الاقليمية تتجاوز حدود الدول بمعنى أن مجموع مصالح الإقليم أكبر من مصالح الدول منفردة بمعنى أن مصالح الإقليم A أكبر من مصالح

---

[5] لم يتم نشرها بشكل رسمي

B+C+D التي تشكل الاقليم حيث أن الإقليم يصبح جزء من الآلية الدولية أكثر استقرارا من الدول بشكل فردي.

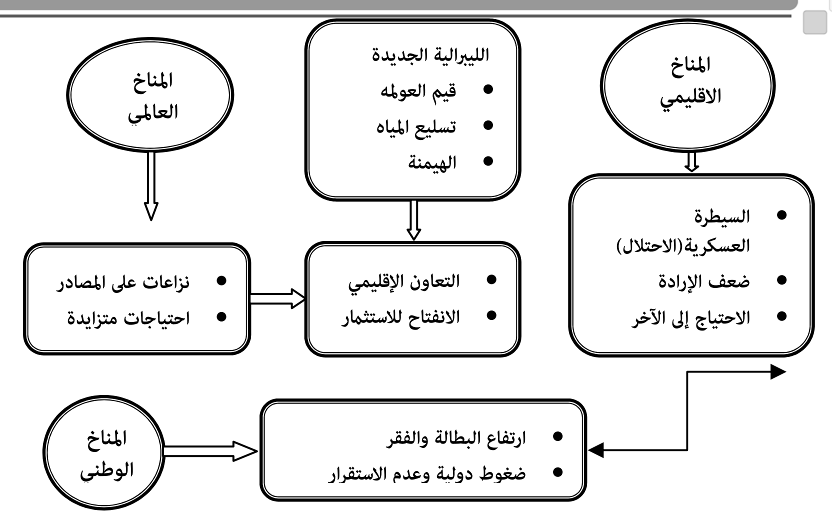
- الدوله كلاعب دولي لم يعد مطلق الحرية بل تتخلى الدوله عن جزء من سيادتها (طوعا أو قسرا) لصالح توجهات الممولين والمنظمات الدولية (البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وغيرها).
- قوة الدول (القوة، قوة المساومة، القوة المثالية هي التي تعكس نفسها في ميزان الربح والخسارة)

ويقسم كل من جرامشي، ولستك وطوني الون ومارك وزيتون استغلال الدول لقوتها على النحو التالي (Lustick،Alon,2001 ،2002.Zaytoun,2006) :

- القوة المباشرة coercive
- القوة المحفزة utilitarian
- القوة الشرعية normative
- القوة الأيديولوجية ideological

وهناك علاقة مباشرة بين نظرية القوة ونظرية السيطرة التي تعكس حالها بأشكال مختلفة وعند الحديث عن قطاع المياه فان السيطرة أو ما يسمى الهيمنة هي السائدة وتكاد تكون اسرائيل هي الدولة المسيطرة في الإقليم كما سنرى لاحقا.

وبالتالي فان الدوله المركزية في الإقليم ستكون اسرائيل والباقي سيكون على شكل دول محيط حيث أنها تمتلك عناصر القوة الكامنة والمباشرة، ولن يكون التعاون الدولي سوى المجال الذي تتحرك فيه اسرائيل لاستغلال قوتها النوعية التي ستتعاظم بوجودها داخل الإقليم بعكس بقائها منعزلة سوف يجعل عناصر قوتها عرضة للتآكل.حيث أن اسرائيل تملك القوة المباشره وتملك القوة الكامنه (النظام السياسي، النظام الاقتصادي، شبكة العلاقات الدوليه، القدره على تجنيد الاموال، راس المال اليهودي العالمي) وغيرها.



دور التعاون الاقليمي في تبديد الصراع

كما سنرى في الجدول رقم ان التعاون الاقليمي ونشوء العلاقات الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالتطور السياسي فالتمويل أو اقتراح المشاريع يأتي بشكل متوازي مع الانفراج السياسي والعكس صحيح.

جدول العلاقة بين الأحداث السياسية ونشوء التعاون الاقليمي

العام		درجة الصراع
1982	غزو اسرائيل للبنان	عالية جدا
1987	الانتفاضة الأولى	عالية جدا
1991	مؤتمر مدريد	عالي
1992	مفاوضات متعددة الأطراف	أفكار حول التعاون الإقليمي
1993	اتفاقية أوسلو	اتفاقيات مؤقتة وإعلان مبادئ
1994	إعلان باريس الاقتصادي	اجتماعات تنسيقية جولات تفاوضية
1994/5	اتفاق غزة أريحا	علاقات اقتصادية تنسيق معابر تبادل تجاري
1994/7	إعلان واشنطن	أجنـدة اقتصـادية فلسـطينية إسرائيلية أردنية مشتركة

1994/10	المؤتمر الاقتصادي الأول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1114 رجل أعمال والدعوة إلى إنهاء المقاطعة العربية خلق غرف تجارية مشتركة
1995/2	إعلان طابا	زيادة دور القطاع الخاص والتعاون الإقليمي
1995/9	أوسلو ب	علاقات اقتصادية منظمة وتعاون إقليمي واسع
1995/9	لجنة إسرائيلية – فلسطين- أمريكية	للتعاون الإقليمي والمياه
1995/10	مؤتمر الاقتصادي الثاني	لقاء 1000 رجل أعمال إنشاء وسكرتارية مراقبة للتعاون الإقليمي
1996/11	قمة شرم الشيخ	إعلان إدانة الإرهاب وأنه عدو التنمية
1998/10	اتفاقية وادي ريفر	تعاون اقتصادي واسع ومساعدات كبيرة
1998/11	مؤتمرات المانحين	3 مليار للشعب الفلسطيني
1999/9	مذكرة شرم الشيخ	التعاون الاقليمي أساسي
2000/7	مباحثات كمب ديفيد	وقف المساعدات الأمريكية المباشرة للشعب الفلسطيني

تم تجميع الجدول اعتمادا على وثائق جمعت من أرشيف الباحث الشخصي.

6. تحليل نموذج قناة البحرين

كما أشرنا سابقا فان المشروع الذي يرعاه بشكل كبير البنك الدولي وترحب به الأطراف الثلاثة " الفلسطينية، الإسرائيلية، الأردنية " وهناك اهتمام دولي كبير في هذا المشروع على اعتبار أنه أضخم مشروع تعاون إقليمي في المنطقة من حيث النتائج المباشرة وغير المباشرة.

النتائج المباشرة

من الناحية الاقتصادية: تقول الدول الثلاث والبنك الدولي والمانحين على أن المشروع يكون له نتائج اقتصادية هائلة من حيث توفير الطاقة، المياه، (كما أشرنا

سابقا) التعاون الاقتصادي، ويكون أحد نماذج اقتصاد السلام كما يرى شمعون بيريس، ويرى أيضا أن القناة ستفيد السياحة وإنتاج الأسماك المزروعة ويتوقع الخبراء الإسرائيليون نموا ضخما في تربية الأسماك وتحقيق مئات الملايين سنويا (بيريس، 1996).

ويضيف بيريس في كتابه " شرق أوسط جديد" أن الخلاص لا يأتي من تسويات سياسية فارغة تتجاهل جذور الكرب ويتابع ويجادل البعض بأنه فضلا عن الفقر المتفشي فان الأصولية الممزقة تقوم بتجميع قوتها من المعارضة العامة للتحديث، ويضيف أنه بدون تغيير أساسي في اقتصاديات الشرق الأوسط ويجب أن تعطى المنطقة حرية اقتصادية وبمقدار يكون أفضل، ولهذا فانه يرى أن بناء اقتصاد حديث، والقيام بمشروع يسميه " وادي الأحلام " يقصد نهر الأردن هو الذي يحقق السلام المنشود والديمقراطية والرخاء على حد قوله.

والمهم في قول بيريس أنه يرى هذا المشروع جزء من نظام اقتصادي إقليمي، ومن مشروع مارشال جديد للشرق الأوسط.

ولهذا فانه يرى أن هذا الهدف يحتاج إلى استثمارات ضخمة ويتطلب النظام الاقتصادي الإقليمي مساعدات مالية تساهم في خلق نظام إقليمي حي تكون إسرائيل في المركز ولهذا فانه يدرك أن دور إسرائيل القادم هو دور اقتصادي بالدرجة الأولى في ظل تناقص أهميتها السياسية (أو تغيير وظيفتها)

سيكون المشروع لب تدخل الشركات الدولية والقطاع الخاص في المجالات التالية:

1. تطوير البنية التحتية_ سوف تتخلى الدول تماما عن هذا القطاع ويصبح في يد القطاع الخاص وبالتالي من مصلحته فتح الحدود والتواصل مع الإقليم (الكهرباء، الماء، المواصلات).
2. الصفقات السياحية_ هناك إمكانية كبيرة ستنشأ لعمل تسويق سياحي بواسطة القطاع الخاص والشركات متعددة الأطراف، ولهذا يطرح إنشاء مطار مشترك (العقبة، ايلات)
3. تطوير نقاط الجذب السياحي _ بعض المشاريع الإقليمية ستكون نقطة جذب سياحي بشكل إقليمي (أريحا، البحر الميت، طبريا، الناصرة) وغيرها وهذا سيأتي بجذب استثماري.

4. مجال العمل وتطوير البطالة_ يتوقع أن يحدث هذا المشروع ثروة هائلة في المجال التشغيلي واستحداث وظائف جديدة وهذا سيكون سوق جديد أهم بكثير من السياسات المحلية لحل مشكلة البطالة، ومحاربة الأصولية التي تنمو في جيوب الفقر.

<u>من الناحية السياسية</u>: يلاحظ أن اهتمام الدول بالمشروع ينسجم مع درجة اهتمامها السياسي في المنطقة من جهة وهي الدول الأكثر تمويلا لمواضيع المياه، والجدول رقم (11) يبين نسبة تمويل الدول لقطاع المياه في فلسطين ودرجة اهتمامها بالمشروع

جدول رقم (11) نسبة التمويل ودرجة اهتمام الدول بقطاع المياه.

الدولة/ الجهة	نسبة التمويل	درجة الاهتمام
الولايات المتحدة	36,8	عالية جدا
ألمانيا	27,32	عالية جدا
بريطانيا	3,40	عالية
البنك الدولي	,5	عالية جدا

*** وثائق سلطة المياه**

يدل على ارتباط الاهتمام السياسي بالمشروع وبالمياه بشكل عام.

حيث أن حجم تمويل البنك الدولي، والولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا يشكل ما يقارب 72,5% من حجم التمويل المخصص للمياه بينما لا يشارك باقي الممولين وعددهم 34 بأكثر من 27,5%.

وأكثر ما في الأمر من غرابة هو تبني إسرائيل لمقولة جان جاك روسو أن المياه لا تعود الى أحد ولهذا يرى الساسة الاسرائيليين أن المياه في الشرق الأوسط هي ملك للمنطقة (بيريس، 1996) وهي دليل في نظرهم على ضرورة بناء نظام مائي اقليمي وتوزيع المياه على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن. (يحقق شراكة اسرائيل في مصادر لا تملكها).

وقد قامت جامعة هارفرد برئاسة البروفوسور فرانك فيشر برعاية هذه الفكرة وعملت دراسة قدمت للأطراف الثلاث حول ما يسمى بالسوق المائي على أسس تجارية واعادة هيكلية مصادر الاقليم بناء على احتياجات السوق وقدرة اللاعبين في

السوق وبالطبع فان من يحكم في السوق هو القطاع الخاص والشركات العابرة للحدود.

إذا يمكن القول إن المشروع في جوهره اقتصادي ولكن أبعاده سياسية في الدرجة الأولى من حيث الاعتقاد بأن المدخل الاقتصادي يحقق الاستقرار السياسي، وتستطيع إسرائيل الاندماج في اقتصاديات المنطقة، وسنعود لاحقا لمعرفة مدى تأثير القطاع الخاص في صناعة القرار السياسي.

7. تداعيات تنفيذ المشاريع المائية على الإقليم

تعتبر المياه أحد العوامل الضاغطة على صناع القرار السياسي في المناطق الثلاث " إسرائيل، الأردن، فلسطين" وذلك بفعل الاحتياجات المتنامية والنمو السكاني والحاجة الى هذا المصدر الهام في أي تنمية اقتصادية واجتماعية منشودة، ولهذا فان الدول الكبرى والمانحة ترى أن حل مشكلة المياه بالحل الاقليمي هو الطريق الأكثر نجاحا وفاعلية من حيث أنه يساهم في الاستقرار والنمو الاقتصادي ولكن هذا الحل الاقليمي يأتي من خلال منظومة متكاملة وحزمة خيارات لا بد من وضع موضوع المياه في سياقها العام " ولهذا فان مشروع الشرق الوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد، والمبادرات الأوروبية (المبادرة الألمانية عرضها يوشكا فيشر في مؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية 2005، والمبادرة الألمانية الفرنسية، الشراكة الأوروبية المتوسطية)، اوجدت الاعتراف بأن المياه عنصر هام في العملية الاقتصادية من الأهمية بمكان أن تحدد اتجاهات الدول الثلاث في المياه من خلال إعادة الهيكلية الاقتصادية وفي هذا ينسجم تماما مع الفكر اللبرالي الجديد حيث يقول فيشير وليام (أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة المدينة -نيويورك) انه يجب على الدول الرأسمالية تحديد اتجاهات الدول النامية الاقتصادية وذلك للحفاظ على مصالحا السياسية والاقتصادية.

ويعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير " إطلاق قدرات القطاع الخاص حجر الزاوية في تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل " وهذا بالضرورة سيؤدي إلى استقرار سياسي وبالتالي لا بد أن تسير كما يقول الليبراليون الجدد جميع القوارب الصغيرة في محاذاة السفينة الكبرى وفي نفس الاتجاه، ولهذا فان خصخصة الحرب

(القوة الثانية في العراق بعد القوات الأمريكية هي تعمل لصالح شركات متعددة الجنسية.

بمعنى آخر أن الليبرالية الجديدة إذ تقتضي بفتح المجال والحدود ولا قيود على انتقال رأس المال للاستيلاء على القرار السياسي في الدول النامية وإجبار الدول بالتخلي عن حقوقها وسيادتها في المياه وغيرها. وتحويل جزء من السيادة الوطنية إلى سلعة سوقية يجعل لاعبي السوق هم صانعي السياسة كما حدث في دول امريكا اللاتينية.

1.10.البعد الاقتصادي

بالرغم من أن جميع الخيارات الإقليمية والمشاريع متعددة الأطراف ذات قشرة سياسية ولكنها ذات لب اقتصادي في الدرجة الأولى ولهذا فان المشاريع الإقليمية في مجال المياه ستحقق ما يصبو إليه السياسيون بالدرجة الأولى ولكن بأدوات اقتصادية، وبمعنى أدق حل المشكلة الاقتصادية وبأدوات استثمارية بعيدا عن الحقوق المائية والسيادية للأطراف عل مصادر مياهها.

هذا هو السيناريو الوحيد الذي يتم احتسابه لتحديد مكاسب المشاريع الإقليمية في حال قيام مثل هذه المشاريع، ولكن لا أحد ينتبه الى كيف سيتم توزيع مكاسب هذه المشاريع وهناك من يقول أن الاقتصاد الإسرائيلي ضعيف من النواحي البنيوية وأن قطاعه الخاص لا يستطيع الدور القيادي الذي يصبو إليه في المنطقة ولكنه يغيب عن الذهن أن هناك قطاعات هامة في الاقتصاد التي تسمح لها بالسيطرة، والخطأ ينبع من الحديث عن بنية الاقتصاد الإسرائيلي اليوم وليس بنيته الديناميكية التي تبنى على مرحلة ما بعد الشرق أوسطية، الخطأ الثاني الذي يقع فيه عدد كبير من المحللين وهو القول بأنه لا خوف من المشاريع الإقليمية لأن اسرائيل مجرد دولة محدودة القدرة اقتصاديا ولكن هذا النوع من التحليل لا يأخذ في الاعتبار أن العالم فيه احتكارات واستراتيجيات للهيمنة اذ أن وراء اسرائيل امتداد اقتصادي دولي وهو رأس المال اليهودي الدولي والشركات متعددة الجنسيات، وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه المشاريع الإسرائيلية التي قدمت الى المنتديات الاقتصادية وقد أشار الكاتب الصحفي المصري صلاح الدين حافظ إلا أن " الشرق

أوسطية الجديدة والمشاريع الإقليمية تسير بأسلوب المستوطنات أي خلق واقع اقتصادي في مناطق ومواقع محددة

تخلق أحزمة اقتصادية جديدة لا يمكن الفكاك منها بسبب المصالح الجديدة.

هذا دليل على أن مجمل البنية الاقتصادية وبالتالي السياسية للمنطقة ستستفيد لان المسألة ليست مسألة سوق فقط، ولا بد من ان تتحول اللعبة الصفرية الى لعبة غير صفرية فهناك من سيأخذ النصيب الأكبر.

فالمشاريع الإقليمية هي قلب المشروع الشرق أوسطي وله أطراف هي بلدان الخليج (حيث سيتم نقل التكنولوجيا وخاصة في مجال التحلية الى هناك) وسيقوم تجمع اقتصادي لا يقوم على التكافؤ تستخدم اسرائيل فيه كورشة اقتصادية في مواجهة التغيرات الاقتصادية الكبرى "على سبيل المثال " الاسيان"، في آسيا ". ولهذا فان شمعون بيريس يتحدث عن تجمع الشرق الأوسط يرتكز على السياحة والتكنولوجيا والمياه، ولهذا فان اسرائيل ترى نفسها في الوظيفة الجديدة مركز الشرق الأوسط وباقي الدول هي الأطراف وهذا سيؤهلها الى حوار أكثر قوة مع التغيرات الاقتصادية الكبرى في العالم.

ولهذا وبعد بدء المفاوضات العربية الإسرائيلية في مدريد انطلقت حملة متوازية لخلق نوع من العلاقات الإسرائيلية العربية غير الرسمية وخصص لهذا النوع من المشاريع عشرات الملايين من الدولارات، وكانت هذه المشاريع تنفذ على مستويات عديدة منها على مستوى المنظمات غير الحكومية وحتى على مستوى المؤسسات القاعدية وأندية الشباب والأطفال " مشاريع بذور السلام" ومشاريع مع لقطاع الاقتصادي ولكنها مشاريع برعاية الدول الأجنبية والاقليمية.

غير أنه من اللافت وباعتراف الجهات المانحة بفشل معظم هذه المشاريع وخاصة غير الرسمية وما عرف بمشاريع " شعب لشعب " التي رعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل خاص ودول لعبت دورا أساسيا في عملية السلام كالنرويج وكندا.

وقد اعترف العديد من المشاركين في مشاريع بناء السلام بين الشعوب بفشلها وهيمنة الطرف الإسرائيلي على هذه لمشاريع فقد كتبت ناديا النجاب في مجلة اسرائيل – فلسطين " أن مشاريع شعب لشعب لم تحقق الهدف المنشود" وأن هذه

المشاريع واجهت صعوبات جمة وانتقادات عنيفة من الشارع الأردني والفلسطيني، ويعترف سليم تماري أيضا في نفس المجلة أن هذا المسار

الذي كان يعرف " بالمسار الثاني " قد ساعد في انهاء التطرف وفي انهاء الارث العظيم للحروب بين العرب وإسرائيل ولكنه فشل في خلق مفاهيم مشتركة وحتى أن المشاركين في كثير من هذه الأبحاث اكتشفوا أن هذا طريق غير مجدي. وفي تقييمه لهذه المشاريع يقول أحد صناع اتفاقية أوسلو رون بندك أن عملية السلام قامت على أربعة أعمدة " السياسي، الاقتصادي، الأمني، والشعبي" وعند انهيار العمود السياسي انهار البعد الشعبي والأمني، ولم يختلف الممولين عن ذلك فقد أشار معظمهم الى فشل مشروع شعب – لشعب وأن المشاريع التي كانت تطرح هامشية وليست ذات جدوى في تحقيق الهدف المنشود.

أما المسار الأول وهو السياسي والعلاقات بين الدول فبالرغم من وجود عشرات اللجان المشتركة بين الطرف الفلسطيني والاسرائيلي من جهة والأردني – الاسرائيلي من جهة ثانية فان العلاقات الرسمية لم تمنع الانهيار السياسي وتوقف عملية السلام بل على العكس تزايد أعمال العنف في داخل اسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى في الأردن أصبح دخول الاسرائيليين قضية خطرة وقد حذرت اسرائيل رعاياها من دخول الأردن أكثر من مرة وتم مهاجمة اسرائيليين في الأردن عدة مرات ومنع صول مئات الأردنيين الى اسرائيل للعمل وقد فشل المسار الحكومي والشعبي في تحقيق كل الآمال، ولهذا بدأ العمل على العمود الاقتصادي حيث توصل الجميع الى قناعة بضرورة الدخول الى الموضوع السياسي من خلال ايجاد علاقات اقتصادية مشتركة وخلق طبقات من رجال الأعمال ترتبط بشكل كبير مع رجال أعمال في اسرائيل، ولهذا بدأت تنشط المبادرات الاقتصادية التي تحدثنا عنها سابقا في محاولة لابعاد العملية السلمية في اطارها الاقتصادي النشط وهو أيضا يخدم سياسة الدول الكبرى في خلق شراكة متوسطية ولكن بمفاهيم مختلفة.

ولعل النظرية السياسية " الوظيفية " هي الأكثر قدرة على تفسير ما حدث وما سيحدث حيث أن خلق طبقة من الاقتصاديين بالاضافة الى خلق مصالح مشتركة يبدد الصراع من جهة ويجعل العقد السياسية والقانونية ليست ذات قيمة، ولهذا من اللافت للنظر أن الجهة الوحيدة التي كانت أكثر حماسا لمشروعات مشتركة مع

اسرائيل هي جمعية رجال الأعمال المصرية، ودافعت عن المشاريع المشتركة بشراسة ولا يخفي رجال الأعمال الأردنيين أو الفلسطينيين رغبتهم في المشاركة في هذه المشاريع واستدرار الملايين لمشاريع جديدة.

ففي دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية يسلم "هاس" بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل ويقول " انه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف فان الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية" ويضيف هاس أن التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة، ولهذا فان النخب الاقتصادية التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاطات مؤسسات فوق القومية ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة.

وخالف هاس بشدة ميتراني لعدم إعطائه عنصر القوة اهتماما كافيا لا سيما وأن القوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الهدف، ويرى هاس أنه من الناحية الوظيفية يمكن لبعض البرامج الدولية أن تساهم في تعزيز التكامل الدولي وهذه البرامج ستؤدي إلى نمو هياكل تعتمد في اتساع نشاطها على زيادة رقعة الموافقة الدولية عليها. وثمة مسألة أخرى وهو التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف لا سيما أن هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافا فنية أو ليست موضع خلاف ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث عن الوسائل التي تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية أو غير الخلافية "كتطوير مصادر المياه مثلا".

وفي دراسة أخرى لهاس بالتعاون مع فيليب شوتير أشار الباحثان إلى متغيرات تتدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه التكامل السياسي انطلاقا من التكامل الاقتصادي.

ومن أهم هذه التغيرات الحركية: نموذج اتخاذ القرار، معدل التعامل بين الهياكل الاقتصادية ومستوى قدرة الهياكل على التكيف.

وأهم ما يميز هذه النظرية وهو العلاقة بين القيادات الحكومية وبين النخب خارج نطاق الحكومة ولهذا من المهم التوافق بين النخب الحاكمة والنخب خارج الحكومة حول الأهداف والوسائل.

وهذا الذي يفسر السعي دائما لإيجاد نخب مؤثرة خارج الحكومة ولكنها تقود الحكومات في كثير من الأحيان.

بالإضافة إلى ما ذكر فان العوامل غير العضوية " المصالح، الشركات المشتركة، حجم التبادل التجاري" أقوى بكثير من المصالح العضوية" التاريخ، الدين، اللغة" فهناك تعاطف مثلا بين الاندونيسيين والقضية الفلسطينية ولكن علاقات اندونيسيا مع الغرب هي العنصر الحاسم عند اتخاذ القرار ويبقى التعاطف في حدود المشاعر الإنسانية ومن هنا فان كون إسرائيل لا تنسجم مع المنطقة من ناحية التاريخ واللغة والدين يؤثر ولكن بشكل قليل إذا ما تعاظمت مصالحها الاقتصادية مع النخب الاقتصادية في محيطها.

2.10. النتائج التنموية

بالرغم من ضرورة الاعتراف بأن المشاريع الاقليمية والتعاون الاقليمي له نتائج اقتصادية مباشرة وان تدخل القطاع الخاص سيخلق فرص عمل جديدة، ولكن هذه المشاريع يجب النظر اليها على أساس أنها عملية متواصلة ذات ديناميكيات لا يمكن ضبطها بواسطة آليات اقتصادية صغيرة كما هو الحال في الاقتصاد الأردني، والفلسطيني وبالتالي فان الاقتصاد الاسرائيلي وامتداده من شركات ومؤسسات تمويل عالمية ستخلق ديناميكياتها الخاصة وهذا سيؤدي الى:

- تفكيك وهشاشة الاقتصاد الوطني وانعدام السيطرة عليه.
- اذابة الطبقة الوسطى بشكل كبير بحيث يصبح هناك جمهور رجال أعمال وجمهور فقراء لا يستطيعون التغيير السياسي والاقتصادي.
- ازدياد نفوذ طبقة رجال الأعمال وزيادة حجم تدخلهم في السياسة.

وبالتالي فان النمو الاقتصادي قد يحدث ولكن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ستكون بعيدة المنال وهذا بالضبط ما حدث تقريبا في جميع دول أمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة الفقر وزيادة في عدد الشركات متعددة

الجنسيات التي أصبحت تتحكم في الأنظمة السياسية بشكل كبير ونتائج الانتخابات الأخيرة في دول مثل البرازيل والبيرو وبوليفيا أظهرت مدى النقمة الشعبية على سياسة الشركات متعددة الجنسيات والخصخصة وكذلك الأمر في المنطقة.

وبالرغم من خصخصة معظم المرافق الأساسية في الأردن ومصر الا أن معدلات الفقر في ازدياد وظاهرة الثراء الفاحش في ازدياد، الأمر الذي يفسر الاتجاه العام للاقتصاديات الوطنية الصغيرة في ظل الخصخصة.

وكنتيجة طبيعية ستكون برامج التنمية التي ستصدر عن أنظمة سياسية بشكل غير مباشر من طبقة رجال أعمال هي في الأساس برامج طبقة رجال الأعمال الذين لا يتحملون الشعور بالضرر في مصالحهم، ولهذا سوف يخلق الاقتصاد التابع وستعزز التبعية من خلال توسيع حجم القطاع الخاص الوطني الذي يدور في فلك قطاع خاص دولي واقليمي يدخل معه في شراكة غير متكافئة ولكنه يحميه ويوفر له الظروف السياسية والبنى الهيكلية الملائمة

(القوانين، مصادر التمويل)، وهذا ما يفسر ما حدث في مصر حيث تشير تقارير الأوراق المالية المصرية 37% من القيمة السوقية لهذه الأوراق محكومة لاستثمار أجنبي، وهناك 170 صندوق استثمار أجنبي في مصر ومعظم هذه الصناديق مسجلة في دول أجنبية.

8. النتائج والتوصيات

كما هو معروف أن المفاوضات العربية الاسرائيلية التي بدأت في أعقاب حرب أوكتوبر 1974 وأخذت شكلها الرسمي في مؤتمر مدريد (1991) جرت محكومة بميزان القوى في المنطقة وقد ظهر ذلك جليا في نتائجها من حيث المفاوضات الثنائية (اتفاقية أوسلو، وادي عربة) أو حتى المفاوضات متعددة الأطراف (المشاريع المشتركة) والذي يدرس بشكل جلي المفاوضات متعددة الأطراف والمشاريع الاقليمية التي طرحت فيها أو ما نفذ منها (بالرغم من ارتباطها بالمسار الثنائي) يلحظ ما يلي:

1. أن أجندة هذه المفاوضات والمشاريع هي ترتبط بشكل كبير بالأجندة الدولية وملامح النظام الدولي ورؤية المؤسسات الدولية والتمويلية للاقتصاد وهذا يظهر على سبيل المثال بـ:

- مشاريع دعم القطاع الخاص في المنطقـة وتشـجيع الاسـتثمار (يـرتبط بمشروع الشرق الأوسط الكبير).
- مشـاريع المسـاعدة في اعـداد قـوانين وتشر ـيعات. (الرؤيـا الأمريكيـة والبنك الدولي للإصلاح).
- مشاريع المياه (الرؤيا الأمريكية لحل مشكلة المياه، والمبادرة الأوروبية لمشاكل المياه).
- الشراكة الأوروبية المتوسطية.
- مبادرة توسيع الفرص الاقتصادية (المبادرة الألمانية الـواردة في خطـاب وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر أمام مؤتمر ميونيخ الأربعـين حـول السياسة الأمنية 7 شباط 2004).

والعديد من المشاريع والمقترحات التي تأتي في إطار الرؤيا الدولية لمستقبل الشرق الأوسط من جهة ورؤية الدوائر العالمية في حل المعضلة الاقتصادية على أساس أنها المحرك الأساسي لإنهاء التطرف في المنطقة.

ولهذا فان كافة المشاريع والمبادرات تأتي في هذا السياق وقد قيل ذلك صراحة، وإذا كانت الصورة توحي بأن هناك تعاون دولي لخلق شرق أوسط جديد من خلال مبادرات ومشاريع اقليمية فان هذا الشرق الأوسط أيضا هو ساحة أساسية للصراعات الدولية متعددة الأطراف وبالتالي فان كافة المبادرات والنشاطات الاقليمية تخلق بالأساس في تحريك المركز والأطراف باتجاه مصالح مختلفة فالولايات المتحدة ترى في إسرائيل مركزا وأطرافه محاور عربية مختلفة (محور الخليج) (محور مصر – الأردن) (محور المغرب العربي تونس-المغرب). فيما ترى الدول الأوروبية جنوب المتوسط باجماله هو الشريك تلعب فيه عدد من الدول دور أساسي وترى المبادرة الأوروبية والمبادرة الفرنسية – الألمانية التي نشرت في آذار 2004 والتي طرحت أحد عشر هدفا للتعاون مع الدول العربية وركزت على التباين مع المشروع الأمريكي في حل النزاع العربي الاسرائيلي ورأت أن الحل السياسي متوازيا مع الاصلاحات والنشاط الاقتصادي، وتركز المبادرة الألمانية – الفرنسية على أن أوروبا هي المركز وهي شريك استراتيجي في المنطقة.

اذن المشاريع الاقليمية الأوروبية ترى الدول العربية واقتصادها (القطاع الخاص بشكل خاص) شريك أساسي بينما ترى المبادرة الأمريكية القطاع الخاص آلية ضغط سياسي وهذا واضح من خلال ما أسلفنا من برامج في إطار الشرق الأوسط الجديد.

(رؤية بيريس، وكونداليزا رايس).

فان التوصيات التي يمكن الحديث عنها في مثل هذه الدراسة ترتكز على الاتي:

1. التعاون مع المشاريع المقترحة بشكل شامل ورؤية متكاملة (علاقة موضوع تطوير حوض الأردن-مشكلة اللاجئين ومشكلة الحدود).
2. ايجاد ملف عربي متكامل لمشاريع التنمية الاقليمية بمعنى العمل على ايجاد أجندة عربية متكاملة تضمن تعظيم المصالح العربية والقطرية، وهذا يأتي من باب المصالح فامكانية تحقيق مصالح قطرية في إطار مشروع عربي متكامل أكثر من مجموع المصالح القطرية مع بعضها يعني مصلحة الدول ةA+ الدولة B مجتمعة أكثر من مصلحة الدولة A+ الدولة B منفردة كذلك فان الوزن النوعي للإقليم سيزداد.
3. توضيح أن التنمية المعتمدة على الذات لا يتم بجهود الحكومات وحدها وأن مشاركة شعبية نشيطة مطلوبة في كل مراحل العملية التنموية والتوحيدية بما في ذلك مرحلة تحديد الأهداف واختيار التنظيم الاجتماعي المناسب (حركات اجتماعية كما في أمريكا اللاتينية تستغلها أحزاب ديمقراطية).
4. التخلص من سيكولوجية المهزوم والتعامل مع الأطراف الأخرى على قاعدة المصالح.
5. إدراك حقيقة أن العالم ليس الولايات المتحدة فقط فهناك لا بد من ايجاد آلية البدائل ورفع المؤشرات في العلاقات مع هذه البدائل مثلا

(زيادة حجم التبادل التجاري مع أوروبا، الصين) والسماح لهذه الدول بتحقيق جزء من مصالحها كآلية لمواجهة الخيار الوحيد وهو الولايات المتحدة.

6. التعامل مع القضايا التي تثار في مسار التعاون الاقليمي والمشاريع المشتركة ضمن رؤية سياسية متكاملة يتصدى لها فريق من الخبراء والسياسيين أما التعامل معها على أنها مشاريع فنية يضعف الرؤيا ويضعف الموقف التفاوضي حتى على المصالح وليس المبادئ.

المراجع العربية

1. البرزين، عفيف. (1984) إسرائيل والمياه العربية دار الحقائق، بيروت.
2. التميمي، عبد الرحمن (1999) " المياه في المفاوضات النهائية" مركز مفتاح (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية). رام الله
3. التميمي، عبد المالك (1999) المياه العربية التحدي والاستجابة. مركز دراسات الوحده العربية. بيروت
4. الخالدي، سامح الأغا. جعفر (1991) المفاوضات واحتمالاتها في طل علاقات قوى متغيرة. مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 8 بيروت ص 3-10
5. الأشهب، نعيم. الحسيني. مازن (2005) مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشروق.
6. الشوربجي، منار (2004) ادارة المياه في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية. العدد 158.
7. العضايله، عادل. (2005) الصراع على المياه في الشرق الاوسط.دار الشروق.مان.
8. النجار، اسكندر (2002) مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، مكتب دار الفكر – القدس.
9. بيريس، شمعون (1996) الشرق الأوسط الجديد ترجمة وإصدار دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
10. تشومسكي، نعوم. (2000) الربح فوق الشعب، الليبرالية الجديدة والنظام العالمي، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير رام الله.
11. حسين، فتحي (1997). المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي. القاهرة.
12. حمدان، كمال (2000) القدرة التنافسة للمؤسسات الاقتصادية العربية_ مجلة المستقبل العربي عدد 254 ص 75-112 (ندوة العدد) بيروت.
13. خدام، منذر (2003) الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.
14. دورني، جيمس. بالستفراف، روبرت. (1985) ترجمة وليد عبدالي _ كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
15. سعد الدين، إبراهيم وآخرون (1998). الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة.

16. سعيد، ادوارد (2002) نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها. دار الآداب. الطبعة الأولى. القاهرة
17. سينجر، دانييل (2003) الصراع في الألفية الجديدة، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للنشر والتوزيع رام الله. (مترجم).
18. عبدالي، وليد. (1991) الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب، الجزائر.
19. كوثراني، وجيه. (1995) الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 23 بيروت ص. 3-19.
20. مثنى، فضل. (2000) الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية وكتب مدبولي. القاهرة
21. مركز دراسات الوحدة العربية (2004) اسرائيل 2020 خطتها التفصيلية للمستقبل الدولي والمجتمع" ترجمة عن العبرية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
22. منصور، جميل. (1996) الولايات المتحدة وإسرائيل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت
23. هلال، جميل. (2006) الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة.مواطن " مؤسسة فلسطينية لدراسة الديمقراطي. رام الله "مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت، الطبعة الأولى.

المراجع الإنجليزية

1. Albright, M. (2003) .Madame secretary: personal a memoir.Miramax books .New York .USA.
2. Allan, J.A. (2001). The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy. London, UK: I.B. Tauris.
3. Allan, J.A. (2005b) Power Dynamics along the Nile. Presentation given at First Workshop on Hydro-Hegemony, 21/22 May 2005, King's College London, London, UK, London Water Research Group.
4. Aruri, N 2003 dishonest brochure The U.S. Role in Israel and Palestine. South End press Cambridge. MA

5. Chomsky, Noam (2003). Understanding Power: The Indispensable Chomsky. London, UK: Vintage.
6. Daoudy, Marwa (2005b). Le partage des eaux entre la Syrie, l'Irak et la Turkie - Negociation, securite, et asymetrie des pouvoirs. Paris: CNRS Editions.
7. Dellapenna, Joseph W. (2003) Water Rights and International Law. In: Nicholson, E. and P. Clark, the Iraqi Marshlands: A Human and Environmental Study. London, UK: Politico's.
8. Evans, Graham and Jeffrey Newnham (1998). Dictionary of International Relations. London, UK: Penguin Books.
9. Fischhendler, Itay (2005) Spatial Adjustment as a Mechanism for Resolving River Basin Conflicts: The US-Mexico Case. Political Geography 25 (5): 547-573.
10. Fische, stanly. Dani Rodrik & Elias tuma, eds The Economics of Middle east Peace views from the Region, MA MIT Press (1993(
11. Gramsci, António (2003 [1935]). Selections from the Prison Notebooks. London: Lawrence and Wishart.
12. Gyawali, Dipak (2006) Nepal has Intertwined Politics of the Wax, Wick and Flame. (2004) Forthcoming.
13. .Grushy, Sara (2004).IMF Forces Water privatization on poor constrains Globalization Challenge…………..
14. .T3. 2000/2001 P.1he Privatization of water, Nexus Magazine Volume 8 Number
15. Hanafi, s. Tabar, 4, 2005. The Emergence of Palestinian Globalized Elite.Institute of Jerusalem Studies and Muwatin. Jerusalem
16. Horrocks, Chris (1999). Introducing Foucault. Cambridge, UK: Icon Books Ltd.
17. Lukes, Steven (2005 [1974]). Power: A Radical View - 2nd edition. Hampshire, UK: Palgrave MacMillan.

18. Lustick, Ian S. (2002) Hegemony and the Riddle of Nationalism: The Dialectics of Nationalism and Religion in the Middle East. Logos 1 (three (Summer 2002)): 18-44.
19. McCaffrey, Stephen (2005c). Comments on Fischhendler and Feitelson's 2004 'short and Long-term ramifications of linkages involving natural resources: the US-Mexico transboundary water case'. Email message to Mark Zeitoun 9 September 2005.
20. Najjab, N. (2006)" The Achievement and failures of people to people viewed from the Palestinian Side “Palestine – Israel Journal "Vol .12 No. 4. p 22-39

21. National Academy of Science. 1999. Water for the future: the west BankAnd Gaza Strip, Israel, and Jordan. Washington. D.C. USA.

3.الوثائق

1. وثائق المفاوضات متعددة الأطراف (النسخ الرسمية)
2. وثائق الشركات الدولية العاملة في المنطقة
3. محاضر اجتماعات اللجان الفرعية الفلسطينية